

النظام القانوني للمعارف التقليدية

حامدي يامينة

طالب دكتوراه سنة ثالثة

جامعة الجزائر

مقدمة:

على الرغم من التطورات السريعة والحديثة التي طرأت على العالم اليوم وخاصة ما شهده العالم بعد الحرب العالمية الثانية من إستراتيجيات التنمية المستدامة وإعادة البناء وما حققه من نتائج صارخة في كل الميادين.

جعلت من الدول تحقق الصدارة وتبحث عن كل ما يمكن أن تمضي بها قدما دون الاكتراث لطرق الحصول عليها في حين نجد أن هناك دولاً نامية لا تملك تكنولوجيا ولا معلومات بل هي متأخرة بحقبات زمنية عن الدول المتقدمة، رغم تعدد مواردها الطبيعية وتنوعها الحيوي الهائل، فهي تزخر بثروات كبيرة في العديد من المجالات منها ما يتعلق بالثقافة أو الموارد الوراثية الحيوانية أو النباتية والعديد من المعارف التقليدية.

غير أن هذه الثروة تحيط بها اليوم مخاطر جمة تهدد بتقلصها بل ربما بانقراضها وخاصة إذا عرفنا أن هذه المعارف التقليدية تمثل التقنية الحيوية في مجال الزراعة والأصناف النباتية فهي مفتاح إستكشاف أسرار التنوع البيولوجي.

ومن هنا يمكن طرح التساؤلات التالية:

ما المقصود بالمعارف التقليدية؟ ودو المنظمات والاتفاقيات الدولية في تحقيق الحماية لها؟.

المبحث الأول: ماهية المعارف التقليدية

لا يمكن الإحاطة بالأشكال المتنوعة للمعرفة والتعبير التي تنشؤها الشعوب الأصلية والجماعات المحلية حول العالم بتعريف واحد يوفيهما حقها لأنها مرتبطة بمجالات متشعبة تشمل جميع جوانب الحياة ولذلك سوف نتطرق لمفهوم المعارف التقليدية (المطلب الأول) أهميتها (المطلب الثاني) عناصرها (المطلب الثالث)

المطلب الأول: مفهوم المعارف التقليدية

سوف نتناول الدلالات الفقهية واللغوية والقانونية للمعارف التقليدية (الفرع الأول) خصائصها (الفرع الثاني)

الفرع الأول : الدلالات اللغوية والفقهية والقانونية للمعارف التقليدية

أولاً: الدلالات اللغوية للمعارف التقليدية

- المعرفة: لغة إدراك الشيء على حقيقته¹ فالمعرفة إدراك الشيء على ما هو عليه مثلاً حدث بمعرفة أي بعلمه وإطلاعه²
- تقليد: ما نقله الخلف عن السلف³.

ومنه المعارف التقليدية هي الإدراك بتلك المعارف التي توارثها الإنسان من عادات وعقائد وممارسات ومظاهره العامة.

ثانياً: التعريفات الفقهية

هناك من عرف المعارف التقليدية على أنها مفهوم عام وشامل يضم كل الأسس والقواعد التقليدية التي تشكل التراث الثقافي والحضاري لمجتمع معين⁴

كما عرفت من قبل البعض الدارسين على أنها معارف فكرية ترتبط بالزراعة ، وتشمل التنوع البيولوجي والتراث الثقافي في أوسع معانيه ، فهي نتاج النشاطات الفكرية في المجالات العلمية الأدبية ، الفنية ، الصناعية .

ثالثاً: التعريفات القانونية

المشرع المصري تناول في نص المادة 141 من قانون حماية الملكية الفكرية المصري⁵ المعارف التقليدية بصفة عامة ولم يتناول تعريف محدد لها لكنه أكد على وجوب الحفاظ على حق المجتمع الفكري في إبداعاته التقليدية⁶

■ أما المشرع الجزائري فنجدته تعرض في الأمر 05/03 لمصنفات التراث الثقافي التقليدي أو ما يعرف بالفلكلور ، وكان عبارة عن تعداد لها دون تعريف وعند البحث لا نجد أي تعريف لهذه المصنفات ولاحتي المعارف التقليدية وهذا ما يعاب على المشرع الجزائري

■ أما على المستوى الدولي فلم تعرفها إلا المنظمة العالمية للملكية الفكرية حيث عرفتها بأنها >>عبارة عن تكوين حي من المعارف التي تطورت ودامت وانتقلت من جيل الى جيل ضمن جماعة ما، وتشكل في كثير من الأحيان جزء من هويتها الثقافية والروحية فتفهم عموماً على أنها معارف أو درايات عملية أو مهارات وابتكارات أو ممارسات تنتقل في سياق تقليدي وتشكل جزءاً من نمط الحياة التقليدية لجماعات أصلية ومحلية تؤدي دور القيم عنها أو الراعي لها⁷.

الفرع الثاني : خصائص المعارف التقليدية

لها عدة خصائص أهمها ما يلي:

- 1) المعارف التقليدية تنقل التاريخ والمعتقدات من جيل الى جيل ،فهي تعكس هوية ذاتية الجماعة⁸
- 2) المعارف التقليدية غير محددة بمجال معين ،فهي تشمل كافة أوجه النشاط الانساني في المجالات الصناعية والعلمية والأدبية والفنية .⁹
- 3) مصطلح تراثي أو تقليدي يقصد به طريقة الحصول على المعرفة وإستخدامها والإنتفاع بها ، وليس كون المعرفة تجد مصدرها في العقود القديمة.¹⁰
- 4) المعارف التقليدية لا تنشأوفقاً لنظام محدد وإنما هي تنشأ نتيجة تفاعل الإبداعات الفردية والجماعية مع البيئة الثقافية المحيطة بها .¹¹
- 5) المعارف التقليدية تراكمية لا يمكن فصلها عن بعضها البعض فهي جزء من القيم الثقافية والحضارية التي تكون عموماً ملك للجماعة التي أبدعتها¹²
- 6) المعارف التراثية (التقليدية) محل الحماية ترتبط إرتباطاً وثيقاً بالموارد الوراثية.¹³

المطلب الثاني : أهمية حماية المعارف التقليدية

لها أهمية كبيرة في العديد من النواحي أهمها: الناحية القانونية (الفرع الاول) الناحية الإقتصادية (الفرع الثاني) الناحية الإيكولوجية (الفرع الثالث)

الفرع الأول: من الناحية القانونية

تملك الدول النامية معارف تقليدية وثروة بيولوجية هائلة غير أن بقائها دون حماية من شأنه أن يعود سلباً على الدول المالكة لها ، فلأنها ابداعات فكرية لا بد أن تحمي بموجب الملكية الفكرية ،خاصة في ظل غياب حماية دولية لها¹⁴ بإستثناء اتفاقية التنوع البيولوجي .

الفرع الثاني: من الناحية الاقتصادية :

- تلعب دورا هاما خاصة بالنسبة للدول المتقدمة في تحقيق الابتكارات المتعلقة بالزراعة والصناعات الدوائية ، حيث تختزل الوقت وتعتمد على المعارف ومعلومات المعالجين التقليديين بنباتاتهم¹⁵ .
- وكذلك نجد الطبيعة الزاخرة بالنظم البيئية الفريدة والنادرة تكون لها قيمة اقتصادية حقيقية بسبب ما تدره من أموال على هذه المناطق ، حيث تدر الشعاب المرجانية في غرب آسيا وجزر الكاريبي ومنطقة رأس محمد بسياء مئات الملايين من الدولارات سنويا ، وتلعب دورا هاما في مجال الأمن الغذائي وإدارة الموارد وصون البيئة والتنوع البيولوجي .¹⁶

الفرع الثالث: من الناحية الإيكولوجية

إن للمعارف التقليدية فائدة كبيرة من الناحية الإيكولوجية فهناك روابط متينة بين النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي من ناحية ، وبين بقاء البشرية وموارد الرزق والتخفيف من وطأة الفقر من ناحية أخرى .

المطلب الثالث: عناصر المعارف التقليدية

لا يمكن الإحاطة بالأشكال المتنوعة للمعرفة والتعبير التي تحملها وتنشؤها الشعوب الأصلية والمحلية عبر العالم لأنهما ذات طبيعة حية.¹⁷ أهمها أشكال التعبير الثقافي التقليدي (الفرع الأول) الموارد الوراثية (الفرع الثاني) الدراية التقنية والخبرات العملية (الفرع الثالث)

الفرع الاول: أشكال التعبير الثقافي التقليدي (الفولكلور)

تعريف الفولكلور:

عرفه العديد من الفقهاء من بينهم كلود ما سوي (claudemasuoe) على أنه أحد العناصر الهامة المكونة للتراث الثقافي لكل أمة ، وهو يضم كل العادات والأعراف الشعبية الراسخة ، والتي يتم المحافظة عليها بواسطة الافراد العاملين بهذه التقاليد والأعراف.....¹⁸

▪ ومن الناحية القانونية نجد أن هناك إختلاف في التشريعات المقارنة من حيث استخدام هذا المصطلح ، فهناك من يستعمل مصطلح فولكلور مثل القانون المغربي والتونسي ، وهناك من يستعمل مصطلح التراث الثقافي التقليدي مثل المشرع الجزائري ، أما من ناحية المضمون فهي متقاربة .

▪ أما بالنسبة للمشرع الجزائري فنجد نص في الأمر 05/03 في مادته الثامنة الفقرة الثانية¹⁹ على مصنفات التراث الثقافي وقام بتعدادها دون تعريفها وهذا ما يعاب عليه.

وبالنسبة للاتفاقيات الدولية كانت هناك العديد من المحاولات أهمها تعريف المنظمة العالمية للملكية الفكرية حيث عرفته بأنه ((...الأشكال التي تعبر عن الثقافة التقليدية ، فقد تكون رقصات أو أغاني أو حرف يدوية.....وهي جزء لا يتجزأ من الهويات الثقافية والاجتماعية للجماعات الأصلية والمحلية وتورث من جيل الى جيل ، وقد تكون مادية أو غير مادية أو مزيج منهما))

ثانيا: أشكال التراث الثقافي التقليدي

أولا: أشكال التعبير اللفظي

قصص، أشعار، أحاجي، رموز والدلالات²⁰ .

ثانيا: أشكال التعبير الموسيقي

مثل الأغاني والموسيقى المقروءة.

ثالثاً: أشكال التعبير بالحركة رقصات، مسرحيات وأشكال وطقوس فنية سواء اختزلت في شكل مادي أو لا .

الفرع الثاني: الموارد الوراثية

للموارد الوراثية أهمية ودور كبير في توفير حلول ناجعة للكثير من المشكلات التي يعجز العالم والتقدم التكنولوجي عن حلها ، ولذلك سوف نتطرق لتعريفها (الفرع الأول) والأصناف النباتية (الفرع الثاني).

الفرع أولاً: تعريف الموارد الوراثية

عرفتها إتفاقية التنوع البيولوجي وباختصار هي الأجزاء من المواد البيولوجية التي تحتوي على معلومات وراثية ذات قيمة، تكون قادرة على التكاثر، أو قابلة لأعمال التكاثر فيها: مثل النباتات الدوائية، والمحاصيل الزراعية والسلالات الحيوانية²¹. ويمكن أن يتسع مفهوم الموارد الوراثية ليشمل كافة المشتقات التي هي منتجات أو مكونات تم تطويرها أو أستخلصت من موارد وراثية، وهي قد تشمل الأصناف والسلالات الجديدة والمنتجات الأخرى، فهي تشمل كافة أشكال الكائنات الحية أو أجزاء منها تكون لها قيمة فعلية أو محتملة للبشرية²².

ثانياً: الأصناف النباتية

هي من أهم الموارد الوراثية ولقد عرفتھا إتفاقية اليوبوف في المادة الأولى الفقرة السادسة إذ جاء فيها الفصيلة النباتية الجديدة هي عبارة عن أي مجموعة نباتية تندرج في تصنيف نباتي واحد بدءاً من أعلى المرتبات المعروفة، تستوفي أو لا تستوفي منح مستنبط النبات حيث يمكن تعريفها بالخصائص الناجمة عن تركيب وراثي معين أو مجموعة من التراكيب الوراثية، وتميزها عن أية مجموعة متباينة أخرى بإحدى الخصائص المذكورة على الأقل واعتبارها وحدة نظراً إلى قدرتها على التكاثر دون تغيير²³.

الفرع الثالث: الدراية التقنية والممارسات والمهارات والابتكارات المرتبطة بالتنوع البيولوجي والزراعة والصحة سوف نتناول تعريفها (الفرع الأول) وأشكالها (الفرع الثاني).

أولاً: تعريف الدراية التقنية والخبرات والممارسات العملية

عرفتها المادة الثانية من وثيقة حماية المعارف التقليدية على أن المعارف التقليدية تشمل الدراية العملية والمهارة والابتكار والممارسة والتعلم مما يندرج في أنظمة معرفية²⁴.

ثانياً: بعض أشكال الدراية التقنية والخبرات والممارسات العملية

- إجراءات تسوية المنازعات وأساليب الحكم بما في ذلك أنظمة إدارة المنازعات التقليدية الرسمية وغير الرسمية والقوانين العرفية التقليدية المتعلقة بالسلطات والعادات والمؤسسات المعنية بحقوق ملكية المعارف التقليدية، وأنظمة وضع القرارات في المجتمعات الأصلية والمحلية.
- تقنيات البناء وأساليب تصنيف الشعر.
- الطرق التقليدية لصيد السمك ، وجمع المحاصيل.
- تقنيات تقطيع اللحم والوصفات التقليدية²⁵.

المبحث الثاني: حماية المعارف التقليدية

سوف نتناول حمايتها في إطار الاتفاقيات الدولية (المطلب الأول) في إطار المنظمات الدولية (المطلب الثاني).

المطلب الأول: حماية المعارف التقليدية في إطار الاتفاقيات الدولية

سوف نحاول التطرق للاتفاقيات المهمة لأن أغلبها لم يفرض حماية فعالة لها ، ولذلك تناول اتفاقية اليوبوف لحماية الأصناف النباتية الجديدة (الفرع الأول) اتفاقية التنوع البيولوجي (الفرع الثاني) بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها (الفرع الثالث).

الفرع الأول: اتفاقية اليوبوف لحماية الأصناف النباتية الجديدة

تعد هذه الاتفاقية أول ميثاق دولي يحث أعضائه على الاعتراف بإنجازات مربي الأصناف النباتية الجديدة ومنحهم حقوقهم الاستشارية وفق الملكية الفكرية حيث نصت المادة الأولى الفقرة الخامسة على تعريف الصنف النباتي ككل²⁶. أما الفقرة الأولى من المادة الخامسة فقد اشترطت لحماية الصنف النباتي الجدة، الثبات، التمايز، التجانس، فيجب أن يثبت أنها قادرة على الانتاج بطريقة ثابتة ومتجانسة²⁷.

لم تشر هذه الاتفاقية لحماية المعارف التقليدية، بسبب خوف القائمين عليها من فرض تدابير اقتسام المنافع.

الفرع الثاني: اتفاقية التنوع البيولوجي

هي أهم اتفاقية في مجال حماية المعارف التقليدية وحماية حقوق حائزي هذه المعارف من السكان الأصليين، لأنها وضعت أسس تضمن لحائزي المعارف التقليدية استعمال واستغلال معارفهم التقليدية، من خلال الحفاظ على الموارد البيولوجية²⁸ الفرع الثالث: بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها

هو عبارة عن ملحق باتفاقية التنوع البيولوجي، اعتمد في أكتوبر 2010 خلال الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف الذي عقد في ناغويا (اليابان)، حيث تنص المادة الأولى منه على أن الهدف من هذا البروتوكول هو التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية، مع الأخذ في الحسبان جميع الحقوق على هذه الموارد والتكنولوجيات عن طريق التمويل الملائم، مما يساهم في حفظ التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام لمكوناته²⁹.

المطلب الثاني: حماية المعارف التقليدية في إطار المنظمات الدولية

سوف نتطرق للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الفرع الأول) المنظمة العالمية للتربية والثقافة والعلوم (الفرع الثاني) المركز الاقليمي الإفريقي لحماية التراث الثقافي اللامادي (الفرع الثالث).

الفرع الأول: المنظمة العالمية للملكية الفكرية

لعبت المنظمة العالمية للملكية الفكرية دورا هاما في حماية المعارف التقليدية ويمكن أن نبين ذلك من خلال أهم الأعمال التي قامت بها أهمها:

- تقديم المساعدة العملية والمشورة التقنية لتمكين المجتمعات من الانتفاع بأنظمة الملكية الفكرية الراهنة بفعالية أكبر والمشاركة في مفاوضات اللجنة الحكومية الدولية للموارد الوراثية والمعارف التقليدية.
- نظمت شعبت القضايا العالمية التابعة للويو لجنة حكومية دولية معنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفلوكلور.

- مشروع الويبو بشأن التراث الإبداعي الذي يوفر التدريب العملي لإدارة الحقوق في مجال الملكية الفكرية عند توثيق التراث الثقافي.

الفرع الثاني: المنظمة العالمية للتربية والثقافة والعلوم UNESCO

لقد ساهمت منظمة اليونسكو في حماية التراث الثقافي للشعوب والأمم باعتبارها عاملاً يضمن التنمية المستدامة، فهو عنصر هام للذاتية الثقافية للمجتمعات والأفراد وللتماسك الاجتماعي³⁰.

ونظراً لأهمية التراث الثقافي اللامادي فقد عمدت اليونسكو على التنويه بهذه الأهمية في العديد من المناسبات، منها توصية اليونسكو بشأن صون الثقافة التقليدية والفولكلور لعام 1989، وإعلان اليونسكو بشأن التنوع الثقافي لعام 2011، وإعلان اسطنبول لعام 2002.

إلا أن أهم الأعمال التي قامت بها عقد اتفاقية التراث الثقافي غير المادي في 2003/10/17، ودخلت حيز النفاذ في 2006.

الفرع الثالث: المركز الأفريقي الإقليمي لحماية التراث الثقافي اللامادي

أبرم في باريس اتفاق بين منظمة الأمم المتحدة والجزائر لإنشاء المركز الأفريقي لحماية التراث الثقافي اللامادي، و تم التوقيع عليه من طرف وزارة الثقافة الجزائرية والمديرة العامة لليونسكو ومن مهامه:

- التشاور والحوار مع بلدان القارة على تنفيذ سياسات وأعمال حماية التراث الثقافي اللامادي في إفريقيا.

- يقوم المركز بعملية جرد خاصة لتحديد وتسجيل ونشر التراث الثقافي الإفريقي الواسع.

- حفظ التراث الثقافي اللامادي الإفريقي من خلال عمليات جمعه

الخاتمة

لقد اتضح لنا من خلال الدراسة عدم كفاية الوسائل المتاحة حالياً في نظام الملكية الفكرية لتحقيق حماية أكيدة وفعالة للمعارف التقليدية، فهذه الوسائل تحمي بعض الصور القليلة لهذه المعارف في مدة زمنية محددة، على الرغم من أهمية هذه المعارف بالنسبة للدول النامية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة.

الهوامش:

¹ دار الهدى، قاموس الهدى عين مليلة، الجزائر، 2009، ص484.

² معجم المعاني الجامع، عربي متاح على الموقع التالي: www.almaany.com تم الاطلاع عليه بتاريخ 2014/03/24.

³ دار الهدى، مرجع سبق ذكره.

⁴ جدي نجا، الحقوق الفكرية للمعارف التقليدية ذات الصلة بالتنوع البيولوجي، ملتقى بجاية، 2013، ص598.

⁵ Kamel Idris: la protection internationale des savoirs traditionnels, le harmatton, 2003, p185

⁶ حسن حسين البدر اوي، الحماية القانونية للمأثورات الشعبية (الفلكلور المعارف التقليدية)، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001، ص147.

⁷ المنظمة العالمية للملكية الفكرية، الملكية الفردية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي. متاح على الموقع www.wipo.com

⁸ المنظمة العالمية للملكية الفكرية، المرجع السابق، ص8.

⁹ جمال عبد الرحمان محمد علي، الحماية القانونية للموارد الوراثية والمعارف التراثية والمتصلة بها، مطبعة السعيد، مصر 2008، ص17.

- ¹⁰ يحيى بن عيسى الرياص ، المعارف التقليدية الموروثة وعلاقتها بالملكية الفكرية ، مجلة نزوى متاحة على الموقع التالي: www.nizwa.com
- ¹¹ حسن حسين البدر اوي، مرجع سبق ذكره، ص 124.
- ¹² جمال عبد الرحمان محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص 17.
- ¹³ جمال عبد الرحمان محمد علي، المرجع السابق، ص 20.
- ¹⁴ عصام مالك العبسي، مقتضيات المصلحة العامة بشأن براءة الاختراع ،رسالة الدكتوراه ، جامعة باجي المختار ،عنابة ،الجزائر 2008، ص 92.
- ¹⁵ جدي نجاة ،مرجع سبق ذكره، ص 604.
- ¹⁶ جمال عبد الرحمان محمد علي ،مرجع سبق ذكره ،ص 31.
- ¹⁷ المنظمة العالمية للملكية الفكرية، المرجع السابق، ص 8.
- ¹⁸ حاج صدوق لبندا ،الابداع الفلكلوري على ضوء قانون الملكية الفكرية ،مذكرة ماجستير ،كلية الحقوق ،جامعة يوسف بن خدة 2012، ص 23.
- ¹⁹ الأمر 03-05 المؤرخ في 19/07/2003 والمتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة ،الجريدة الرسمية العدد 44، المؤرخة في 23/07/2003.
- ²⁰ عمر زاهي، محاضرات حماية الحقوق المجاورة، 2010، ص 37. المنظمة العالمية للملكية الفكرية، مرجع سبق ذكره، ص 12.
- ²¹ المنظمة العالمية للملكية الفكرية، مرجع سبق ذكره، ص 12.
- ²² جمال عبد الرحمان محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص 91.
- ²³ الاتفاقية الدولية لحماية الأصناف النباتية المعروف باسم اتفاقية اليوبوف UPOV ويرمز هذا الاختصار إلى الاسم الفرنسي UNION pour la protection des obtention végétales. ولقد أبرمت هذه الاتفاقية في 1961/12/02 والمعدلة في 1972-1978-1991.
- ²⁴ اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفلكلور الدورة 18، جنيف من 19 إلى 31 مايو 2001 متاحة على الموقع التالي: www.wipo.int. الاطلاع عليها يوم 17/04/2014.
- ²⁵ اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفلكلور، المرجع السابق.
- ²⁶ اتفاقية اليوبوف، مرجع سبق ذكره.
- ²⁷ حنان محمود كوثراني، الحماية القانونية لبراءة الاختراع وفقا لأحكام اتفاقية تريس، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2001، ص 96.
- ²⁸ اتفاقية التنوع البيولوجي، المبرمة في تاريخ 5 جوان 1962، في ريو دوجانيرو بالبرازيل، دخلت حيز التنفيذ في 29 ديسمبر 1963.
- ²⁹ بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها، اعتمد سنة 2010، فتح التوقيع عليه في الفترة من 2011/02/02 إلى 2012/01/01 متاح على الموقع الإلكتروني التالي: www.cbd.int.
- ³⁰ سلوى أحمد ميدان المفلوجي، الحماية الدولية للممتلكات الثقافية أثناء النزاعات المسلحة، دار الكتب القانونية، 2011، ص 152.